محضر الجلسة رقم 703

التاريخ: الإثنين 09 جمادى الآخرة 1431 (24 ماي 2010)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: رد السيد الوزير الأول على مداخلات الفرق والمجموعات النيابية بمناسبة مناقشة التصريح الحكومي.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس الجلسة:

السيد الوزير الأول،

السيدة الوزيرة،

السيدين وزراء الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سأعطي الكلمة مباشرة للسيد الوزير الأول، ولكن أريد أن أحيطكم علما أن هناك جلسة خاصة مباشرة بعد هذه الجلسة للتصويت على مشروع قانون رقم 52.09 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، الكلمة للسيد الوزير الأول المحترم.

السيد عباس الفاسي، الوزير الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله صحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة رئيسة الفريق الاشتراكي،

السادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

إنه لشرف لي أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر للرد على ما تفضلتم به من اقتراحات وملاحظات أثناء مناقشتكم للتصريح الذي قدمته أمامكم باسم الحكومة حول حصيلة العمل الحكومي وآفاقه، وأشكركم على مساهمتكم المتميزة في مناقشة جل النقط الواردة في التصريح، والتي استمعت إليها بكل إمعان.

والحقيقة أن هذه المحطة شكلت لحظة سياسية مهمة في دلالاتها ورمزيتها وعمقها الديمقراطي، تتبعها الرأي العام باهتمام، وتتجاوب مع قناعاتنا السياسية الراسخة في الانفتاح والتواصل والتعاون البناء مع البرلمان.

ولقد حرصنا على تكريس هذا التقليد الديمقراطي، الذي انطلق منذ حكومة التناوب التوافقي، غايتنا فتح حوار جدي ومسؤول بين الحكومة البرلمان كمؤسستين دستوريتين، يشتغلان وفق تعاون وتكامل للسلط، أساسه المسؤولية والحوار الصريح الذي يساهم في بناء المغرب الحديث.

واسمحوا لي في البداية أن أقدم بعض التوضيحات والملاحظات الضرورية:

أولا، من الناحية المنهجية سأركز أساسا على القضايا ذات الطابع الأفقي والاستراتيجي التي تفضلتم بإثارتها أثناء مناقشتكم للتصريح الحكومي، أما الملاحظات والتساؤلات القطاعية، فلقد سبق لي أن تطرقت في التصريح الحكومي لكثير منها، والبعض الآخر ستباشر مكونات الحكومة مواصلة الحوار معكم بتقديم مزيد من الإيضاحات والمعطيات الضرورية في شأنه من خلال عمل اللجن البرلمانية ومناقشة مشروع قانون المالية والرد على مختلف الأسئلة الشفوية والكتابية.

ثانيا، إن هذه المحطة الغرض منها الوقوف وقفة تأمل جماعية في مسار الاختيارات والتوجهات الكبرى واستشراف المستقبل انطلاقا من الإدراك العميق للتحديات التي تواجه بلادنا، أما تقديم حصيلة العمل الحكومي، فذلك التزام سياسي سنقوم به إن شاء الله بكل اعتزاز وافتخار أمام الشعب المغربي عند انتهاء هذه الولاية، والذي سيقول كلمته من خلال صناديق الاقتراع بعد تقييمه للمنجزات والمكتسبات التي حققناها بناء على الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي التي تعهدنا بها أمام جلالة الملك وأمام ممثلي الأمة.

وبالرغم من ذلك، أؤكد لمجلسكم الموقر أن بلادنا عرفت خلال السنتين الأخيرتين دينامية للإصلاحات وارتفاع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى، وقد انتهينا من تنفيذ العديد من الإصلاحات والمشاريع المبرمجة، كما بينت ذلك في التصريح الذي تقدمت به باسم الحكومة أمام مجلسكم الموقر، ونواصل أجرأة باقي الالتزامات في احترام تام للبرمجة المقررة، بل أكثر من ذلك، تعبأت الحكومة لتنفيذ الجيل الجديد من الإصلاحات والأوراش التي أطلقها ويتتبعها عن كثب صاحب

الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما أننا قمنا بالعديد من الإصلاحات لمواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاس التغيرات المناخية على بلادنا.

ثالثا، لقد انخرطنا بكل إرادة في بناء مستقبل المغرب وغير مرتهنين بأي منطق سياسي ضيق أو باستحقاق انتخابي، الأمر الذي جعل الإستراتيجيات القطاعية تمتد في الأفق الزمني المتوسط أو البعيد، فبالنسبة للأوراش كالطاقة والماء لا يمكن حصر مدى هذه الإستراتيجيات في 2012، بل من الضروري أن تمتد إلى المدى البعيد بحكم طبيعتها وحجمها، في وقت أن إستراتيجيات أخرى كالمغرب الرقمي فإنها مبرمجة على المدى المتوسط، فبالنسبة مثلا للطاقة الشمسية لقد تقرر أن ننتج 2000 مغاواط في أفق 2020، إي إذا مشينا دابا عند الشركات وعند الأبناك وعند المهندسين، بالنسبة لهذا المشروع نقول لهم 2012، لن نكون جديين، إذن كاين المدى القريب والمتوسط والبعيد.

رابعا، لقد حققت بلادنا مكاسب هامة في موضوع قضية وحدتنا الترابية بفضل مصداقية مشروع الحكم الذاتي الذي أطلقه صاحب الجلالة محمد السادس أيده الله، والذي حظي بتجاوب واسع لدى الدول الوازنة في مجلس الأمن وفي أوساط المنتظم الدولي، والمشاورات والاتصالات قائمة باستمرار مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وفي المقابل، فإن خصوم وحدتنا الترابية يعرفون الإخفاقات تلو الإخفاقات بفضل يقظة ودينامية الدبلوماسية المغربية، كان آخرها كما أشرت إلى ذلك في التصريح الحكومي القرار رقم 1920 لمجلس الأمن، الذي أكد الطرح المغربي، كما أن العديد من الدول سحبت اعترافها بالكيان الوهمي، وهي في تزايد مستمر.

هذا بالإضافة إلى التريف الداخلي المستمر لخصوم وحدتنا الترابية، وأؤكد لكم أن المغرب له احترام خاص من طرف الأغلبية الساحقة من الدول ومن المؤسسات كذلك العالمية، وهذا اعتزاز لجميع المغاربة، والفضل في ذلك أولا يرجع إلى صاحب الجلالة نصره الله.

إن هذه المكاسب تحققت بفضل التوجيهات السديدة لجلالة الملك وبفضل جهود الدبلوماسية المغربية وكذا الدبلوماسية البرلمانية والشعبية.

إن قدسية هذا الموضوع لا ينبغي أن تكون محل مزايدات، والتحديات المستقبلية تفرض علينا جميعا التحلي بروح عالية من المسؤولية واليقظة والتعبئة المتواصلة وراء جلالة الملك.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة رؤساء الفرق المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ولقد قام مجلسكم الموقر بدور في الدينامية الإصلاحية التي تعرفها بلادنا نظرا للمكانة الدستورية التي يتمتع بها والاختصاصات التي يمارسها، والحكومة تولي اهتمام خاصا لهذا المجلس أي مجلس المستشارين، حيث أحالت عليه للقراءة الأولى قوانين في غاية الأهمية، أعطي مثالا واحدا وهو القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكن اللائحة طويلة ديال مشاريع القوانين التي تأتي أولا إلى مجلس المستشارين، كما تجاوبت مع مبادراته الرامية إلى تشكيل لجان استطلاعية وطلبات تقديم عروض حول مختلف السياسات القطاعية، كما ننوه بالدور المتنامي للمجلس في الدبلوماسية البرلمانية التي يضطلع بها.

تشتغل الحكومة في إطار من المسؤولية السياسية وبروح من الوطنية الصادقة، وفي هذا الإطار، فنحن معتزون بثقة جلالة الملك محمد السادس نصره الله اعتزازا كبيرا، هذه الثقة التي تشكل مصدر قوة لتنفيذ ما التزمنا به في التصريح الحكومي الذي تمت المصادقة عليه في المجلس الوزاري وحظي بثقة ممثلي الأمة، وذلك خدمة للمصلحة العليا للبلاد وكرامة المواطنين.

كما تسجل الحكومة الدور الريادي لجلالة الملك، حيث قدم للشعب المغربي عدة إصلاحات مؤسساتية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، دبلوماسية، تعبأت الحكومة لتنفيذها، وآخر اقتراح ملكي وهو إحداث مدينة بنكية مالية بالدار البيضاء مثل (*la city*) ديال بريطانيا، ديال لندن.

وبهذه المناسبة أود التعبير عن تقديري للعمل الدؤوب الذي يقوم به الوزراء، الذين يمثلون مختلف الحساسيات السياسية، وكذا الوزراء اللامنتمون المعروفون بكفاءتهم وخبرتهم، والذين يشتغلون كفريق متضامن في جو من الثقة والاحترام، كما أحيي فرق أحزاب الأغلبية على مساهمتها المتميزة والنوعية بدعمها للمشاريع الإصلاحية التي تقودها الحكومة بالاقتراحات البناءة التي تقدمها وبعملها التشريعي والرقابي وبانخراطها في المسار الإصلاحي الذي باشرناه معا منذ حكومة التناوب التوافقي، حققنا خلاله العديد من الإنجازات والمكتسبات.

وقد عرفت هذه الأغلبية انفتاحا بتكوين فريق برلماني موحد من التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري، حيث أكدت جميع فرق الأغلبية على أهمية الإنجازات التي حققتها الحكومة، وعبرت عن دعمها ومساندتها للنهج الإصلاحي الذي تسير عليه بلادنا، ولا شك أن هذا الدعم السياسي والأفكار والتصورات والانتقادات التي قدمتها ستساعدنا على تحسين الأداء الحكومي وتسريع وتيرته.

وبنفس الروح الديمقراطية، ننفتح على أحزاب المعارضة، ونصغي إلى مطالبها بدون أي إقصاء أو تهميش، سواء من خلال قبول بعض مقترحات القوانين التي تقدمت بها أو من خلال قبول بعض التعديلات التي تتقدم بها بمناسبة مناقشة مشاريع القوانين.

هذا بالإضافة إلى بعض اللقاءات التشاورية التي نقوم بها مع أحزاب المعارضة لمناقشة قضايا وطنية هامة، وهذه المقاربة التشاورية مكنت من المصادقة بالإجماع على 60% من مشاريع القوانين منذ بداية الولاية التشريعية حتى الآن، ونهنئ أنفسنا بهذا الرقم الذي يؤكد الانسجام كذلك مع الأغلبية والمعارضة، 60% من المشاريع مرت بالإجماع.

إن جميع الملاحظات والاقتراحات التي تقدمت بها الفرق البرلمانية سواء من الأغلبية أو المعارضة بمناسبة مناقشة تقديم حصيلة العمل الحكومي والآفاق، سنوليها أهمية خاصة، وقد كلفت لجنة بتبويب وتصنيف هذه الاقتراحات والملاحظات، وسنعمل على دراستها في مجلس حكومي مقبل، والأخذ بكل ما سيعود بالنفع على بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة رئيسة الفريق الاشتراكي،

السادة رؤساء الفرق،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

إننا نؤكد لمجلسكم الموقر على حرص الحكومة بما لا يدع مجالا للشك أو التشكيك على الوفاء بالتزاماتها، وعلى تعبئتها لمواجهة الأزمات، حيث استطاعت بفضل دعم ومساندة الأغلبية:

أولا، مواجهة تداعيات الظرفية الاقتصادية العالمية والصعبة والتقلبات المناخية، حيث سجل الاقتصاد الوطني نسبة نمو تجاوزت 5% سنة 2009، وهي أعلى نسبة تحققت في المنطقة الأورو متوسطية، في الوقت الذي عرفت فيه اقتصاديات بعض الدول المجاورة الانكماش، مما مكننا من الحفاظ على الشغل وتخفيض المعدل السنوي للبطالة، الذي تقلص من 9,8% سنة 2007 إلى 9,1% في سنة 2009، حيث أن المعدل السنوي هو المرجع، أما المعدلات الفصلية فتعرف دائما تقلبات مرتبطة بالظرفية، وحتى إذا أخذنا تجاوزا بعين الاعتبار معدل البطالة في الفصل الأول من سنة 2010 الذي بلغ نسبة 10%، فينبغي مقارنته من الناحية العلمية بالنسبة المسجلة في الفصل الأول خلال سنة 2007، والذي وصل معدل البطالة خلاله إلى 10,1%، وهكذا يؤكد أنه لم يكن هناك ارتفاع في البطالة.

وعلى صعيد آخر استطاعت الحكومة أن تواجه آثار الفيضانات عبر مساندة وتقديم الدعم المباشر للمتضررين، مع إحداث صندوق التضامن لمواجهة الكوارث الطبيعية، ووضع قانون خاص بالكوارث الطبيعية، صادق عليه مؤخرا المجلس الحكومي، واعتماد برنامج للحماية من الفيضانات يروم تشييد مجموعة من السدود التلية والسدود المتوسطة.

ثانيا، مباشرة الإصلاحات الكبرى في مجالات القضاء والتربية والتكوين والتعليم العالي والصحة والحماية الاجتماعية.

ثالثا، تسريع وتيرة الأوراش الكبرى وفق الآجال التي تم الالتزام بها، كالطرق السيار التي ستصل بعد الانتهاء من ربط أكادير بالشبكة في متم يونيو 2010 إلى 1100 كيلومتر، وبلوغ هدف إنجاز 1430 كيلومتر في متم يونيو 2011، بعد الانتهاء من إنجاز مقطع فاس- وجدة، هذا فضلا عن مقطعي برشيد- بني ملال والجديدة- أسفي، اللذين سيتم الشروع في إنجازهما حسب البرمجة المحددة في التصريح الحكومي.

كما تم تسريع وتيرة فك العزلة على العالم القروي من 1500 كيلومتر إلى 2000 كيلومتر في السنة، مما مكن من الرفع من نسبة ربط الساكنة القروية بالشبكة الطرقية من 54% سنة 2005 إلى 67,6% حاليا، لتبلغ 80% في أفق 2012، وهو الهدف الذي كان مزمعا إنجازه إلى غاية 2015، في 2015 غادي يرجع 2012.

رابعا، إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات القطاعية المندمجة المبنية على مقاربة ترتكز على التدبير بالمشاريع، انطلاقا من أهداف مرقمة ونتائج محددة، مع توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنجاز، والآليات الضرورية للتقييم والمراقبة، ويتعلق الأمر بالاستراتيجيات في قطاعات الفلاحة والطاقة والطاقات المتجددة، والتكنولوجيات الحديثة، والماء والبيئة، والسياحة، والصناعة، والصناعة التقليدية، والصيد البحري، واللوجيستيك.

وترتكز سياسة الحكومة على الإنصاف المجالي لتحقيق تنمية متوازنة وتقليص حدة الفوارق الجهوية، وذلك من خلال البرامج التعاقدية مع الجهات، وإعطاء الانطلاقة لإحداث 21 قطب تنموي تنافسي في كل من الناظور، بركان، وجدة، طنجة، تطوان، القنيطرة، فاس، مكناس، الراشيدية، طرفاية، العيون، الداخلة، أكادير، النواصر، والدار البيضاء.

خامسا، تسجيل تحسن ملحوظ في مؤشرات التنمية البشرية بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والخيار الاجتماعي للحكومة، حيث أكدت المؤسسات الدولية على أن بلادنا تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهدف الألفية، وهكذا تم تقليص نسبة الفقر من 14% سنة 2004 إلى 9,1% سنة 2007، وهكذا يتبين أن هدف الألفية المتعلق بهذه الآفة قد تم تحقيقه قبل الآجال المحددة، كما تم تقليص عدد وفيات الأمهات عند الولادة من 42%، ووفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات ب50%، في أفق تحقيق هدف الألفية سنة 2015، كما نسجل تقدما واضحا في تحقيق الهدف المتعلق بإلزامية التعليم الأولي الذي وصل إلى 94,8% في أفق التعميم الشامل سنة 2015.

سادسا، إشعاع متزايد لصورة بلادنا في الخارج ولدى المنتظم الأممي ولدى العديد من الأوساط والمنتديات الدولية بفضل النهج الإصلاحي الذي تشهده بلادنا بقيادة جلالة الملك في المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولقد انعكس هذا الاعتبار والتقدير من خلال الوضع المتقدم في الشراكة الأورو متوسطية، التي توجت مؤخرا بقمة غرناطة مع الاتحاد الأوروبي، وإنشاء لجنة نيابية مشتركة بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي، فضلا عن إرساء التعاون مع مجلس أوروبا.

وعلى المستوى الإفريقي، فقد طورت بلادنا علاقاتها مع الأشقاء الأفارقة في إطار شراكات ثنائية ومع بعض التجمعات الجهوية في قضايا التنمية الاقتصادية والسلم والاستقرار.

ويتجلى إشعاع بلادنا على الصعيد الدولي كذلك من خلال تولي بلادنا رئاسة مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (*OCDE*) في مجال الحكامة والاستثمار، انتخاب المغرب مؤخرا نائبا لرئيس مجلس منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، انتخاب المغرب عضوا بالمكتب التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، وتجديد انتخاب المغرب عضوا بالمكتب التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية.

وهذا، بالإضافة إلى إشادة التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ووكالات التنقيط العالمية بالدينامية الإصلاحية لبلادنا والنتائج الإيجابية المحققة في جل الميادين.

إن استحضار الرهانات الحقيقية لبناء مغرب قوي متماسك ومتضامن، يفرض علينا جميعا الانكباب على مستلزمات المرحلة المقبلة والتحلي بالمسؤولية والتعبئة للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية، والانخراط في نفس الوقت في ورش الإصلاح السياسي الذي أعلنا عنه في التصريح الذي قدمناه أمامكم.

وإذا كان المشهد السياسي يعرف دينامية إيجابية، تتمثل في الحركية التي تعرفها الأحزاب السياسية من خلال عقد مؤتمراتها والتوجه نحو التقاطبات السياسية والشروع في التحضير للاستحقاقات الانتخابية لسنة 2012، فإن جميع المتدخلين أكدوا على ضرورة تفادي الانفلاتات التي عرفتها الانتخابات الأخيرة، على الرغم من الإصلاحات الهامة التي تم اعتمادها.

لذلك فإننا عازمون على فتح استشارات مع الأحزاب السياسية من أجل إقرار الإصلاحات السياسية في أفق الانتخابات التشريعية لسنة 2012 لتعزيز الصرح الديمقراطي، وتقوية المؤسسات، وتخليق المشهد السياسي والشأن الانتخابي، وتنقيته من بعض المظاهر السلبية التي تضر بالعملية الانتخابية، ووضع حد لاستعمال المال في الانتخابات، وتكريس الثقافة والقيم الديمقراطية والأخلاقية المبنية على احترام المؤسسات الدستورية والتنافس السياسي الشريف انطلاقا من البرامج والأفكار البديلة، بهدف تقدم البلاد في كل المجالات، وذلك ليكون المغرب إن شاء الله هو الفائز في الانتخابات التشريعية لسنة 2012.

وهكذا سنشرع معا خلال الشهور المقبلة في دراسة ومراجعة القانون الانتخابي، والاهتمام بتطهير اللوائح الانتخابية، ومراجعة التقطيع الانتخابي، وفتح حوار حول نمط الاقتراع، ومواصلة دعم ترشيح المرأة أكثر مما هو عليه الحال اليوم، ودراسة إمكانية الرفع من المقاعد المخصصة للائحة الوطنية، ومراجعة قانون الأحزاب، ومعالجة ظاهرة الترحال السياسي، ودراسة إمكانية تمثيل المغاربة المقيمين بالخارج داخل المؤسسة التشريعية.

وبالموازاة مع ورش الإصلاح السياسي، سنباشر إصلاحات مؤسساتية هامة، تروم إعادة صياغة علاقة الدولة بباقي الوحدات الترابية من خلال اللاتركيز الإداري، وتقوية اللامركزية في أفق مشروع الجهوية الموسعة الذي نادى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما أننا سنباشر قريبا تعديل القانون التنظيمي للمالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة رئيسة الفريق الاشتراكي،

السادة رؤساء الفرق،

الأغلبية المحترمون،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد قامت الحكومة بمجهودات جبارة في مجال تخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة والفساد، حيث قمنا بإصدار قوانين التصريح بالممتلكات والمراسيم التطبيقية لها، وشرعنا في تنفيذها، وإصدار قانون المحكمة العليا ووضع الآليات المؤسساتية لتفعيل البرنامج الحكومي لإنشاء الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، التي ساهمت في إعداد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة والفساد، وتفعيل مجلس المنافسة، وإحداث وحدة معالجة المعلومات المالية لتفعيل قانون مكافحة غسل الأموال، هذه منجزات رأت النور قبل سنة 2012.

كما نقوم بدعم عمل المجلس الأعلى للحسابات وتفعيل تقاريره ليقوم بدوره كاملا في مجال الرقابة وحماية المال العام، وأود التأكيد هنا بأن الحكومة ماضية قدما في متابعة تقارير المجلس عن كثب، ولن نتهاون في التصدي بكل حزم للمتلاعبين بالمال العام عند الاقتضاء، علما بأن غالبية الأطر وموظفي الدولة شرفاء، يؤدون مهامهم بكل نزاهة ونكران الذات، كما سنواصل مراجعة نظام الرخص والامتيازات، وتخليق التدبير المحلي، وتسريع إصدار قانون التصفية، حيث تم نشر قوانين التصفية ما بين 2003 و2007، وأحالت الحكومة مؤخرا على البرلمان مشروع قانون التصفية لسنة 2008، لذلك ما بقاتش تعطى كما كان في الماضي، أي كان واحد المجهود مازال ما شي كافي، سنة ما جات في وقتها، ولكن كانت سنوات ديال التصفية اللي ما وصلتش في وقتها، الآن كان واحد المجهود، نطلب منكم باحترام تسجلوه للحكومة.

ونولي اهتماما خاصا لورش إصلاح القضاء بالعمل على ضمان استقلاليته ونزاهته ونجاعته، واستعمال الصرامة الضرورية وفق توجيهات جلالة الملك نصره الله، لكن وبالنظر إلى حجم التحديات المرتبطة بهذا الورش، سنواصل تخليق الحياة العامة، ومحاربة الفساد والجرائم الاقتصادية في إطار برنامج العمل الحكومي للفترة 2010-2012، وذلك باتخاذ التدابير اللازمة على الصعيد التشريعي والمؤسساتي والتدبيري الكفيلة بتقوية الشفافية والنزاهة وإرساء مقومات الحكامة الرشيدة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة رؤساء الفرق المحترمين،

السيدة رئيسة الفريق الاشتراكي،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد استجابت الحكومة لمطلب مأسسة الحوار الاجتماعي، وهو مطلب لطالما نادت به المركزيات النقابية، واعتمدنا مقاربة شاملة لا تختزل الحوار الاجتماعي في مجرد الاستجابة للمطالب المادية، بل إن أجندة الحوار التي اتفقنا بشأنها مع المركزيات النقابية في هذه الأسابيع تروم بالإضافة إلى تحسين الدخل، توفير شروط السلامة داخل المقاولات، وتأهيل تشريعات الشغل والوظيفة العمومية، وتطوير التغطية والحماية الاجتماعية، وضمان حرية العمل النقابي، وإقرار التعويض عن فقدان الشغل، إلى غير ذلك من القضايا التي تروم توفير الجو الملائم للعمال وللمقاولات والإدارات العمومية، هذا هو جدول العمال ديال الحوار الذي يستمر إلى غاية اليوم، وعندنا أمل أنه لابد مينجح.

وفي هذا السياق، قامت الحكومة برفع دخل الموظفين والأجراء بنسبة تتراوح ما بين 10 و22%، وبلغت 40% بالنسبة لبعض السلاليم الدنيا، مما مكن من مواجهة ارتفاع الأسعار الذي لم يتجاوز في معدل السنتين المنصرمتين 2,5%، وبالتالي تمكنا من الحفاظ ومساندة القدرة الشرائية للمواطنين.

وأحيي بهذه المناسبة المركزيات النقابية والفرقاء الاقتصاديين على روح المسؤولية التي يتحلوا بها للسمو بثقافة الحوار الهادفة إلى الدفاع على الطبقات الشغيلة والمقاولات المسؤولة اجتماعيا المحدثة لفرص الشغل.

وبنفس روح المسؤولية نواصل اليوم جميعا، حكومة وفرقاء اقتصاديين واجتماعيين، أجرأة الإصلاحات المبرمجة، مثل إصلاح أنظمة

التقاعد ومنظومة الأجور، وستعكف الحكومة على مواصلة إصلاح نظام المقاصة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة الطبقة الوسطى واستهداف المعوزين .

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة رؤساء الفرق المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن بلادنا تبني صرحها المؤسساتي والديمقراطي والتنموي بكل إرادة وثبات، في إطار المشروع المجتمعي الديمقراطي المتضامن الذي أرسى قواعده صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، مشروع يرمي إلى بناء مغرب متشبث بثوابته وقيمه وحضارته، مغرب قوي بمؤسساته المنتخبة وباختياراته الوطنية اللصيقة كلها بهموم الشعب المغربي بقضاياه الحيوية وبتطلعاته المشروعة للعيش الكريم.

ولعل التحديات التي تواجه بلادنا اليوم تفرض علينا جميعا التحلي باليقظة العالية والتعبئة المتواصلة وراء جلالة الملك لتقوية جبهتنا الداخلية وتمكين بلادنا من المناعة الضرورية لإفشال المناورات ومؤامرات خصوم وحدتنا الترابية وتحصين المكتسبـــات السيـــاسية والاقتصادية الاجتماعية والحقوقية والثقافية التي راكمناها جميعا، وكذا مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على بلادنا، والتي من الصعب توقع مداها وحجم تأثيرها بكيفية مضبوطة على الاقتصاديات العالمية وخاصة على شركائنا في أوروبا.

إننا مدعوون جميعا، أكثر من أي وقت مضى، إلى المساهمة كل من موقعه في الارتقاء بالعمل السياسي وتعميق وتسريع المسار الإصلاحي لبناء مغرب قوي اقتصاديا، متوازن مجاليا، منصف اجتماعيا، تحت القيادة الراشدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير الأول المحترم.

انتهت الآن الجلسة الأولى المخصصة لتعقيب السيد الوزير الأول، ستعقبها جلسة مباشرة للشروع في دراسة القانون 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتربية الأحياء البحرية.

رفعت الجلسة الأولى، شكرا.